

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.836
7 September 1999
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والثلاثين بعد الثمانمئة

المعقدة في قصر الأمم بجنيف
يوم الخميس الموافق ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد ليسلي لوك (أستراليا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة السادسة والثلاثين بعد الثمانمائة لمؤتمر نزع السلاح.

أمامي على قائمة المتحدثين اليوم أسماء ممثلو فنلندا (الذي سيتحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والولايات المتحدة الأمريكية، وвенغاريا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وبولندا. وبعد أن نستمع إلى المتحدثين المسجلين أتمنى وقف الجلسة العامة وأدعوا فور ذلك إلى اجتماع غير رسمي للنظر في مشروع التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة كما جاء في الوثيقة CD/WP.503/Rev.1. وبعد ذلك سأستأنف الجلسة العامة حتى يمكن اعتماد مشروع التقرير السنوي بصفة رسمية.

و قبل أن أعطي الكلمة للمتحدثين المسجلين لهذا اليوم أود، بالنيابة عنا كلنا جمِيعاً، أن أقدم تحية الوداع لزميلنا من هنغاريا السفير بيتر ناري، الذي سيترك جنيف عما قريب. فقد أمضى أربع سنوات كممثل بلاده في المؤتمر وساهم، بصفته المنسق الخاص لاستعراض جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لعامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، في جهودنا المشتركة التي تهدف إلى وضع جدول أعمال للمؤتمر يراعي التغيرات التي وقعت منذ انتهاء الحرب الباردة. وأنا واثق أنني اعبر عن رأيكم جميعاً حين أعرب للسفير ناري وعائلته الكريمة عن أطيب تمنياتنا بدوام التوفيق والسعادة في حياته الشخصية.

أعطي الكلمة الآن لممثلاً فنلندا السفير ماركو ريمما الذي سيتحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ريمما (فنلندا): السيد الرئيس، ربما تجيء التهنئة متأخرة ولكن لما كانت هذه أول مرة أتحدث فيها خلال فترة رئاستكم فأود أن أؤكد لكم كامل تعاون وفدي معكم.

تتشرف فنلندا اليوم بأن تتحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي (بلغاريا والجمهورية التشيكية وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا) والبلدان المنتسبة الأخرى أي قبرص ومalta، تسairy خطوط هذا الإعلان.

لما كانت دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٩ تصل إلى خاتمتها فاسمحوا لي أن أؤكد لكم أننا نؤيد جهودكم للتوصل إلى اتفاق على بدء العمل الموضوعي بأسرع ما يمكن. وفي الوقت نفسه فإننا نقدر العمل الذي أداء الرؤساء السابقون في هذه القضية الصعبة.

لقد كانت معااهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الهدف القائم منذ زمن بعيد أمام المجتمع الدولي. ففي ١٩٩٣، أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع بإجراء مفاوضات على هذه المعااهدة. وفي القرار المعروف "مبادئ وأهداف لمنع الانتشار ونزع السلاح" اعترفت الدول الأطراف في معااهدة عدم الانتشار اعترافاً إجماعياً بأهمية هذه المفاوضات من أجل إعمال المادة السادسة من تلك المعااهدة إعمالاً كاملاً وتطبيقاتها تطبيقاً فعالاً. وفي عام ١٩٩٥، ثم مرة أخرى في عام ١٩٩٨، قرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة. ورحبـت الجمعية العامة للأمم المتحدة ترحيباً إجماعياً بهذا القرار عام ١٩٩٨ وشجـعت مؤتمر نزع السلاح على إعادة إنشاء هذه اللجنة المخصصة في بداية دورة عام ١٩٩٩.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية ستعتبر، بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، خطوة رئيسية نحو تحقيق وقف الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وهما الغرضان الواردان في مبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي أهدافها.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن المعاهدة المذكورة، إذ تحدد مخزونات المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في الأسلحة النووية تحديداً لا رجعة فيه، وإذ تضع نظام تحقق فعالاً، سيكون من شأنها تقوية النظام الدولي لمنع الانتشار النووي وستكون خطوة ذات أهمية نحو إعمال المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وتطبيقاتها تطبيقاً فعالاً.

وبالنظر إلى الاتفاق داخل مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس ١٩٩٨ على إنشاء لجنة مخصصة لحظر إنتاج المواد الانشطارية يقع على المؤتمر أن يتخذ قراراً مبكراً لاستئناف تلك المفاوضات.

إن موقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة له هو موقف واضح جداً وموضوعي: فهي ستواصل العمل الدؤوب من أجل تلك المعاهدة، وهي على استعداد للمشاركة مشاركة نشيطة وبناءة في مفاوضات على هذه المعاهدة وستسعى إلى تحقيق نتيجة مبكرة وناجحة للمفاوضات.

وفي الختام يرى الاتحاد الأوروبي ان المفاوضات يجب أن تبدأ فوراً وأن الجهود يجب متابعتها بنشاط للتوصل إلى اتفاق على العناصر الباقية في برنامج العمل الموضوعي.

وأطلب إصدار هذا الإعلان من جانب الاتحاد الأوروبي كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس: أشكر ممثل فنلندا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة نحو الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السفير روبرت ت. غراري.

السيد غراري (الولايات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس، قبل كل شيء أهئكم على توليكم الرئاسة في هذه المرحلة الأخيرة المهمة من دورتنا السنوية. وأؤكد لكم كامل تأييد وفد بلادي في أدائكم لمسؤولياتكم.

سأتحدث هنا بإيجاز لأن دورة عام ١٩٩٩ تصل إلى نهايتها وغرضي أن أسجل رأي وفد بلادي في نتيجة أعمالنا هذا العام. لقد أنفق جهد كبير للبحث عن حلول توفيقية تسمح لنا ببدء العمل، وخصوصاً في معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. وللأسف لم يمكننا أن نصل إلى ترتيب تبادلي مرضي وبذلك فقد مررت سنة أخرى دون أي تقدم مادي يمكن أن نعرضه على المجتمع الدولي. الواقع أن هذه السنة لا يمكن أن توصف إلا أنها فقيرة بوجه خاص عند مقارنتها بالسنة الماضية حين أنشئت لجنتان مخصصتان على الأقل. ولقد سمحنا للأفضل (أو ما يعتبر الأفضل من بعض المنظورات القومية)

بأن يصبح عدواً للجيد. الواقع أنه يبدو أننا استخدمنا الأفضل، عن عمد، كأسلوب لمنع الجيد من أن يتحقق، وخصوصاً الجيد الذي اتفقنا عليه جميعاً وهو حظر إنتاج المواد الانشطارية.

ومع ذلك فإنني أختار الرأي الذي يقول بأن الكأس وإن لم يكن حتى مليئاً إلى نصفه فإن فيه على الأقل بقية باقية من الماء. فمناقشاتنا في الشهور العديدة الماضية أوضحت بجلاء ما هو الممكن وما هو غير الممكن. وفي مجادلات كانت مؤلمة في بعض الأحيان سعينا إلى تعريف مختلف المواقف القومية وإلى توضيح مبرراتها. وإذا كانا لم تنجح في الاتفاق فعلى الأقل يمكن توضيح متغيرات النقاش، كما برزت خطوط الخيارات المتاحة أمامنا بدرجة كبيرة من الدقة. وعند مقارنة ذلك بالعمل الذي أجزه مؤتمر نزع السلاح في النصف الأول من هذا العقد، فقد لا يبدو أنه إنجاز كبير. ولكنه على الأقل يوفر إمكانية إعداد المؤتمر لبدء العمل بسرعة في الدورة المقبلة.

وإذ نقترب الآن من ختام الألية الثانية أمل أن يستطيع مؤتمر نزع السلاح أن يشيد بناء على تلك الأسس للوصول إلى الاتفاق على برنامج عمل ابتداء من كانون الثاني/يناير المقبل. لقد كافحنا بشدة حتى نصل إلى ما نحن عليه الآن، وهو ما يمكن تعريفه بأنه نقطة اتفقنا فيها على جميع عناصر برنامج العمل باستثناء نقطتين. وأنا أعلم أنكم سلفكم تخطيطان لإجراءات مشاورات مكثفة أثناء الشهور المقبلة لمعرفة ما إذا كان من الممكن الوصول إلى مزيد من المرونة حتى يكون برنامج العمل موضوعاً في بداية دورتنا لعام ٢٠٠٠. وأنا من جانبي أخطط للعمل معكم يا سيدي الرئيس للاستفادة من أي مرونة قد تكون موجودة عند حكومتي حتى يمكن تحقيق المصالح المشتركة بين جميع أعضاء المؤتمر في إنجاز برنامج العمل. وأأمل أن يستطيع الآخرون أن يفعلا نفس الشيء. ولا يسعني، وهذا الهدف ماثل في ذهني، إلا أن أؤيد دعوتك إلى المرونة والنظرية العملية من جانب جميع أعضاء المؤتمر في محادثاتهم معكم. فهذا هو الأمل الوحيد أمامنا لتجنب مرور سنة عقيمة أخرى على جبهة الرقابة المتعددة الأطراف على التسلح، ولبداية ألمية جديدة ببرنامج عمل متين وكامل النطاق للرقابة على التسلح. ولا شك أننا سنصل إلى ذلك عندما يحالينا الحظ.

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الموقر على بيانه وعلى كلمته الرقيقة نحو الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا السفير بيتر ناري.

السيد ناري (هنغاريا): سيد الرئيس، هذه أول مرة أتحدث فيها وأنتم تتولون الرئاسة ولهاذا أود أن أهنئكم على تسلم منصب رئاسة المؤتمر وأن أشكركم على الكلمات الرقيقة جداً التي وجهتموها إليّ. لقد طلبت الكلمة بصفة شخصية لأنني سأترك منصبي كممثل دائم لهنغاريا أمام المؤتمر في نهاية هذا الشهر. وأنهز هذه الفرصة لأحيي المؤتمر وأتمنى له أطيب التمنيات في المستقبل.

كان معظم زملائي الذين غادروا جنيف في الفترة الأخيرة يشكون من أنهم لم يفعلوا شيئاً تقريباً في السنوات الأخيرة في مؤتمر نزع السلاح. وربما كانوا على حق وربما كانت نتائجنا هزيلة فعلاً في الفترة الأخيرة. ولكن من الممكن أيضاً أنهم، ببساطة، لم يدركوا قيمة ما أنجزوه أثناء تلك الفترة في هذا الجهاز المرموق وربما يصحح التاريخ حكمهم. فلننظر مثلاً إلى الخطبة التي ألقاها ممثل هولندا منذ عدة أيام. فقد حدثنا أيضاً عن انطباعاته السلبية وخيبة أمله بسبب عامين من عدم النشاط

في جنيف. ولكن يبدو أنه كان يقلل من الأهمية العلمية للاكتشاف الذي حققه هو في جنيف وهو وجود علاقة خطية بين مدة إقامة الدبلوماسي في جنيف وعدد صفحات بيانه الوداعي. وأظن أن الوقت قد حان لنقييم أعمالنا تقليماً سليماً وأن نعرف بان زميلنا قد قدم مساهمة كبيرة لتطوير القانون الدولي الذي ينظم خطب الوداع، وفتح سبلاً جديدة لأجيال مقبلة من دبلوماسي مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس: بهذه الروح أود أن أعترف أمامكم بأنني الآن أرى أهمية السنوات التي قضيتها في جنيف كممثل في مؤتمر نزع السلاح بنظرة مختلفة عما كان عليه الحال منذ فترة قصيرة. ولعلكم تذكرون - وقد أشرتم بالفعل - أنني تشرفت في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بأن أكون منسقاً خاصاً بشان استعراض جدول أعمال المؤتمر. وفي كلتا هاتين السنين، وبعد ساعات طويلة وأيام طويلة من المشاورات مع كثير من الأعضاء، توصلت إلى استنتاج هو أن توافق الآراء على جدول الأعمال الم قبل ليس في متداول يدنا ولهذا لم يكن في وسعي ان أقدم آلية توصيات موضوعية. وبالطبع شعرت أيضاً بخيبة أمل ولعل هذا هو السبب هو أنني كنت أهني بيانتي بشيء من المبالغة فأقول إن انطباعاتي هي أن الوفود مهتمة وترغب في بحث هذه المسألة في السنة المقبلة. والآن ونحن في نهاية دورتنا السنوية يمكن لكم أن تقولوا لي بحق إنني ضلللت مؤتمر نزع السلاح لأن مجرد تعين المقربين الخاصين لم يكن ضمن إمكانيات المؤتمر عام ١٩٩٩ بل ولم يكن ضمن أمنياته.

والسبب الذي يجعلني ما زلتأشعر بشعور الرضى عن أنشطتي كمنسق خاص هو أن هناك آخرين ربما يرون في عملي بعض التقدير. فقد أخبرني خبراء المسرح من وقت قريب أنهم استطاعوا بفضل الإنترن特 أن يطلعوا على تقاريرى وأنهم رأوا فيها أسف دراما رأوها على الإطلاق. وإنهم كانوا يبحثون جدياً في ترشيح مؤتمر نزع السلاح للجائزة المقبلة لأنه اخترع تراكيب درامية جديدة وأصلحة تستطيع بالتأكيد أن تحدث ثورة في المسرح والفيلم الحديث. وقد قالوا لي بحماس "انظر إلى نصوص الممثلين وإلى إدارة المسرح". فعلى خشبة المسرح رقم ١ - ولنسمه القاعة السابعة عشرة والقاعة الثامنة عشرة من قاعات التفاؤض - ينقل الممثلون الانطباع بأنهم يتحدون نفس اللغة وأنهم يفهمون بعضهم بعضاً حين يستعملون اصطلاحات مثل "جدول الأعمال" "برنامج العمل" "إجراءات" "موضوع" "توافق آراء". وتسير القصة سيراً هيناً نحو النهاية وهي نهاية مأساوية في العادة ولكنها لا تجاوز التوقعات. ولكن عندما يسيرون على خشبة مسرح آخر، يسمونها "قاعة المجلس" يضاف إلى المسرحية بعدً جديد من السخف لم يكن متوقعاً. ففي تلك القاعة لا يفهم الممثلون نفس الكلمات لأنهم يسندون إليها معانٍ مختلفة تماماً عما كانت عليه المعاني قبل لحظات. فالذي كان يسمى جدول أعمال على خشبة المسرح رقم ١ يصبح هنا لدى البعض "برنامج عمل" في حين أن "برنامج العمل" يشار إليه على أنه "الجدول الزمني لل الاجتماعات" وهناك ممثلون يصررون في تلك القاعة على أن "الإجراءات هي الموضوع". ويزيد التوتر الدرامي بكثرة الإشارات إلى نصوص مقدسة وأماكن مقدسة مثل "الوصايا العشر" أو "دوره الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، الأولى - الثانية - الثالثة - الرابعة" وهذا السخف والخلط لا مثيل له ويستحق الاعتراف به في عالم التسلية وأوقات الفراغ.

وأخشى أن يصبح لكلمة "توافق الرأي" معنى جديداً إذا استمر مؤتمر نزع السلاح في ممارسته التي نشأت في العامين الماضيين. وإذا لم يجانبني الصواب فإن جميع الأعضاء الذين تحدثوا هذا العام والعام الماضي قالوا إن الوقت قد حان لبدء المفاوضات على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. والذي أفهمه أن ذلك يمكن أن يسمى "توافق رأي". ولكن، من ناحية العمل الموضوعي، لم يحدث شيء، وربما يكون هناك تفسير جديد يجري إعداده بحيث يقال لنا في نهاية اليوم إن

توافق الرأي غير كاف لعمل أي شيء في مؤتمر نزع السلاح وأتنا نحتاج إلى "توافق رأي + " لاتخاذ قرار في هذا الجهاز. فهل هذا سخف آخر؟ أملني أن يفعل مؤتمر نزع السلاح كل ما في وسعه لكي لا يصبح مرادفاً لأي نوع من أنواع التمثيليات في المستقبل.

السيد الرئيس، لقد أعرب كثير من المندوبين عن قلقهم على مستقبل المؤتمر. وأنا أشاطرهم هذا القلق وإن كنت لا زلت أرى بعض الأمل بلوح في الأفق. فأنا ما زلت أتوقع منكم أن تبدأوا في أوائل العام المقبل، في مفاوضات، بدون أي ارتباط، على نص معايدة حظر الإنتاج النووي وستنتهي هذه المفاوضات في المستقبل المنظور. وإن لم يحدث ذلك، وإذا لم يدخل مؤتمر نزع السلاح في أي نشاط مهم في السنة المقبلة أيضاً فإنه سيواجه موقفاً خطيراً يتطلب مناهج جديدة. وفي هذه الحالة سيكون اقتراحي هو فحص احتمالات مفاوضات نزع السلاح في المؤتمر بصورة عامة، بما في ذلك الأسباب الجذرية للمشاكل. ومن رأيي أن ولاية مؤتمر نزع السلاح تتضمن تماماً معالجة المشاكل الكامنة التي تمنع بدء مفاوضات جديدة لـنزع السلاح. ومن الصعب القول بأن إعداد الأرض لمفاضلات مقبلة لا يدخل ضمن مجال محفل تفاوضي متعدد الأطراف.

وعندما يتحول مؤتمر نزع السلاح إلى الأسباب الجذرية للطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضات نزع السلاح في الوقت الحاضر سيكون اقتراحي المتواضع هو تناول القضية بجميع تعقيداتها. وأنا أعلم أن المؤتمر ليس مؤسسة بحوث ولكن لا أظن أيضاً أن فحص وتحليل دوافع الدول فيما يتعلق بمفاوضات نزع السلاح يجب أن يترك بالكامل للأكاديميين والمنظمات غير الحكومية. وسنختلف عما قريب بالذكرى العاشرة لانتهاء الحرب الباردة في العالم. ولست واثقاً من أننا قد استخلصنا النتائج الضرورية من الحقيقة الجديدة وهي أننا نعيش فترة مختلفة تماماً لم يعد فيها العالم ثانوي القطبين كما كان. وقد شكل مؤتمر نزع السلاح وإجراءاته بالنظر إلى هيكل معين لم يعد قائماً منذ عشر سنوات. وفي ذلك الوقت كان معنى قاعدة توافق الآراء واضحاً تماماً. فلم يكن في المستطاع البدء في أية مفاوضات لـنزع السلاح دون توافق الآراء بين الأطراف الرئيسية. وبوسيعي أن أقول إن ممارستنا الحديثة تبتعد كثيراً عن هذا المفهوم الأصلي، وبوسيعي أن أضيف أن هناك إساءة استعمال لبعض قواعد الإجراءات التي نسير عليها. ولكنني أود أيضاً أن أبرز جانباً مختلفاً في الحقبة التي نعيشها وهو جانب العولمة. وأنا أعلم أن هذه الظاهرة يشار إليها كثيراً جداً في بعض الأحيان دون أي تبرير ولكنني لا أعلم بوجود تحليل حقيقي متعمق للعلاقة المتبادلة بين العولمة ورغبة الدول في الدخول في مفاوضات لـنزع السلاح. ويقيني أن عملية العولمة لها تأثير مهم في قضايا نزع السلاح. لماذا؟ إن الإجابة بسيطة فالعولمة عجلت من سرعة التاريخ. وأود أن أقول هنا إن نهاية الحرب الباردة - على الأقل في تصوري - كانت بالفعل واحدة من النتائج الأولى لعملية العولمة السريعة. وفي حقبة العولمة لا يمكن إبقاء النظم الاقتصادية والسياسية أو عدم كفائها طوال عقود من الزمن فضلاً عن إخفائها لعدة قرون كما كان الحال من قبل. ومن المحتمل أن يكون للتطورات التاريخية السريعة تأثير في الاستراتيجيات التي تتبعها الدول وفي ميلها نحو مفاوضات نزع السلاح. ويستطيع الخاسرون من التاريخ أن يأملوا في تجنب ما لا يمكن تجنبه إذا كانوا مسلحين تسليحاً جيداً. أو ربما يظن بعض البلدان أن هذه الأوقات المضطربة ليست مناسبة لبدء محادثات رئيسية جديدة في نزع السلاح. ولكن من المناسب أن أذكرهم بأن البلدان، وهو ما أثبته التاريخ بالفعل، يمكن أن يصيبها الدمار من عدة طرق، ومنها أن تكون هذه البلدان مشتبكة في سياق نسلح لا أمل فيه.

وأضيف أني كممثل لهنغاريا في مؤتمر نزع السلاح ليس عندي سبب للشكوى من عدم التقدم في مجالات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنزع السلاح. ففي هذه الفترة نجحت بلادي في تأسيس علاقاتها مع شركاء كثيرين يفكرون بنفس الطريقة كما أنها نشغل معدنا في المجموعة الغربية، بعد أن ظل خالياً لعقود من السنين لأسباب خارج إرادتنا. وأنا على ثقة من أن بلادي، بهذه الصفة الجديدة، ستفعل ما في وسعها في المستقبل ليكون العالم أكثر أمناً.

لقد بدأت الآن في قراءة الصفحة الرابعة من كلمتي. ولما كنت قد أنهيت منذ قليل سنتي الرابعة في جنيف فإني أشعر بضرورة الانصياع للاقاعة التي صاغها السفير ماجور وأن أنهى كلمتي. ولكن قبل أن أفعل ذلك أود أن أقدم الشكر للأمين العام فلاديمير بيتروفسكي ولنائب الأمين العام عبد القادر بن إسماعيل ولمجموعة الموظفين الممتازين الذين يعملون معهم لاما قدمواه من مساعدة وتعاون.

الرئيس:أشكر ممثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة جداً التي وجهها إلى الرئاسة وأرجو له كل خير في المستقبل. وأعطي الكلمة لممثل فرنسا السفير هوبي دو لا فورتيل.

السيد دو لا فورتيل (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): في تلك اللحظة التي تقترب فيها دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٩ من النهاية قد لا يكون من نافلة القول أن نضع تقليماً أولياً موجزاً وأن نتبين الاحتمالات الماثلة أمامنا. ولقد كانت المناقشات - أو نقل تلك المفاوضات المصطمعة - لإعداد التقرير الذي يقدمه المؤتمر تقليدياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مليئة بالدروس، على الأقل بالنسبة لي كواحد حديث.

فأولاً أقول إن استنتاجات تلك الدورة تصدمني. وسأقصر حديثي على أهم أربعة استنتاجات. فأولاً وقبل كل شيء، انعدام الحركة: فطغيان القصور الذاتي انتصر في نهاية الأمر على الرغبة في العمل. لماذا؟ لأنأغلبية كبيرة اختارت الطريق السهل وهو طريق الخضوع للسوابق على حساب الطريق الصعب وهو طريق الابتكار العمل على التقدم في الموضوعات الأساسية.

ثانياً - الواقعية. فالصحيح سياسياً تغلب أيضاً على الحديث الصريح. لماذا؟ هنا أيضاً فضلت الأغلبية الطريق السهل حين فضلت الخطاب المعدة سلفاً على وصف الوضع الحقيقي.

ثالثاً - توافق الرأي. كانت القاعدة الذهبية في مؤسستنا موضع معاملة قاسية. لماذا؟ لأن نفس الأطراف التي تعظ بمواقف خلقية لم تبال باحترام الكلمة التي أصدرتها سواء في جنيف أو في نيويورك. وأنا أتحدث هنا بالطبع عن تشكيل اللجنة المخصصة لمعاهدة المواد الانشطارية في آب/أغسطس ١٩٩٨ والقرار الخاص بنفس الموضوع الذي اعتمد بالإجماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وأخيراً - جدول الأعمال الجديد. لقد كان تحالف السبعة يحاول في الفترة الأخيرة أن يعرض نفسه في صورة معتدلة ومسؤولة. ولكن عدداً من أعضائه ظهروا بشكل مختلف تماماً أثناء المناقشات يومي الخميس والجمعة الماضيين. فكشفوا عن

فلة الأهمية التي يسدونها للمادة ١١ من القرار الذي اتخذه بأنفسهم في العام الماضي والذي كان يجذب جداً الإسراع في البدء في مفاوضات حظر المواد الانشطارية. ولن يكون من السهل نسيان مثل هذا التناقض.

والنقطة الثانية التي أود أن أتحدث عنها هي أن الاحتمالات أمام دورة عام ٢٠٠٠ تبدو قائمة جداً. وسأكتفي بإبراز النتائج الثالثة التي أرى أنها تسبب أكبر إزعاج.

أولاً - برنامج العمل. إن الأسس الأولى، حتى لو كانت غير رسمية، التي جاءت في "حزمة" السفير دمبري والتي تقوم على ثلاثة محاور - نزع السلاح النووي، الفضاء، المواد الانشطارية - من أجل التوصل إلى توافق الرأي تعرضت لخطر شديد أثناء المناقشات. وأخشى تماماً إذا خرجنَا عن هذا الطريق فسيصعب علينا جداً أن نجد سبيلاً للخروج من المأزق.

ثانياً - المواد الانشطارية. لقد تأجلت بداية هذه المفاوضات الأساسية إلى أجل غير معروف. لماذا؟ بعد أن كانت موضع قبول من الجميع بدون أي مناقشة عام ١٩٩٨ إذا بها توضع موضع تساؤل عام ١٩٩٩ بسبب الإشارات إلى شروط مسبقة وإلى ارتباطات لا يوجد لها أي أثر في الأوراق. أفاليس من التناقض، كما قال زميلنا السفير أندريه ميرنبيه ، إن الدول الحائزة على أسلحة نووية تلح في بدء مفاوضات سترفرون عليها قيوداً رئيسية إضافية في حين أن هذه المفاوضات مرفوضة من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي يفترض أن يكون حظر إنتاج المواد الانشطارية ضماناً كبيراً لها؟ إذا كان هناك بعض البلدان - وهي ربما تكون أقلية قليلة في مؤتمر نزع السلاح - ترفض هذه المساعدة الأساسية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار فعلينا أن نستخلص النتائج الضرورية. وإذا حكمنا على أساس مناقشات الأيام القليلة الماضية فإن تلك المفاوضات ليس لها أي فرصة لتبدأ عام ٢٠٠٠ - أو على الأقل في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٠ - أكثر مما كان لديها عام ١٩٩٩.

ثالثاً- المؤتمر. ينبغي أن يتتجنب المؤتمر بأي ثمن استمرار الطريق المسدود لسنة رابعة مما سيؤدي إلى مزيد من عدم الثقة به. وستكون المشاورات فيما بين الدولات مفيدة إذا كانت هناك إرادة سياسية أصلية للتغلب على المصاعب الحالية. وإنما فإنها لن تكون إلا ستاراً من الدخان يريح ضمائر الجميع.

السيد الرئيس، بالنيابة عن وفد بلادي أرجو لكم الشجاعة، وإذا أمكن أرجو لكم النجاح في هذه الفترة من ولايتك التي لن تكون أقلها صعوبة.

أين نقف نحن الآن؟ يجب ألا نخدع أنفسنا. إن مؤتمر نزع السلاح اليوم مريض جداً. فهل أولئك الذين يقون ظاهرياً بجانب فراشه يريدون له حقاً أن يعافى من مرضه؟ إن طريقة وضع روابط بصفة منتظمة، والمطالبة بكل شيء أو لا شيء، ورفع الرهانات، هي بسبيلها إلى قتل منظمة لا غنى عنها لأن البدائل هنا أو هناك لن تتحقق أبداً اتفاق الأطراف الرئيسية. ولقد حان الوقت للاعتراف بذلك من جانب من يحاول أن يخرج المارد من القمقم في نهاية الأمر.

الرئيس: أشكر سفير فرنسا الموقر على تعليقاته وخصوصاً كلمات التأييد التي وجهها إلى الرئاسة.

اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأتحدث من منظور وطني بحت - لأنني لا أتمتع بهذا الامتياز في دورى كرئيس - وغرضي هو أن أبرز أن التبشير في بدء المفاوضات في هذا المؤتمر على معايدة حظر إنتاج المواد الانشطارية هو أيضاً موضوع له أولوية عليا جداً في أستراليا في مجال رقابة التسلح، وهو ما شرحه وزير خارجيتنا السيد داونر عندما تحدث إلى هذا المؤتمر آخر مرة. والسبب في ذلك أننا، مثل الآخرين، نعتقد أن هذه المعاهدة ستكون وسيلة أساسية لبلوغ الهدف المزدوج وهو نزع السلاح وعدم الانتشار، وعلى هذا الأساس نود أن نرى اللجنة المخصصة للمواد الانشطارية قد أعيد إنشاؤها كجزء من برنامج عمل متوازن في مؤتمر نزع السلاح.

وأعود الآن إلى دورى كرئيس، فأعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة السفير يان سوتار.

السيد سوتار (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): السيد الرئيس، لما كانت هذه أول مرة

أتحدث فيها أثناء رئاستكم فإبني أبدأ بأن أنقل إليكم تهاني الخالصة على تسلمكم مقعد الرئاسة. وأود أيضاً أن أنتهز الفرصة لأؤكد لكم الدعم والتعاون الكامل بغير حدود من جانب وفد بلادي أثناء الفترة المتبقية لكم في هذا المنصب.

عندما فكرت في البداية في إلقاء بيان كنت آمل أن أقدم لكم - وكنت آمل قبل زمن طويل بالنسبة لأسلافكم - التهئة على إعادة تشكيل لجنة مخصصة للتفاوض على معايدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. ولكن ليس ذلك ممكناً وللأسف. وبعد شهور من الاجتماعات، وساعات طويلة من المشاورات، لا يزال المؤتمر في طريق مسدود مؤسف، وهو وضع غير مقبول على الإطلاق في نظر الحكومة البريطانية، باستثناء واحد هو الترحيب بقرار التوسيع الذي طال أجله طويلاً.

ولا أظن أن الأمل الذي كان يداعبني خلال الشهور الثمانية الماضية كان سانجاً أو غير معقول. فقد جئت إلى المؤتمر في بداية العام وأنا أتوقع تماماً البدء في العمل في مفاوضات المواد الانشطارية. وحتى الآن لم أسمع وفداً واحداً لم يؤيد التبشير بهذه المفاوضات. ولهذا فأنا أستغرب أن يكون المؤتمر قد استطاع، بطريقته الفذة التي لا يجاريها أحد، أن ينترع الهزيمة من أنبياب النصر.

والمؤكد أن التاريخ القريب كان يوحى بتصور مختلف تماماً. فأنا عندما أنظر إلى العمل - أو النقص المحزن في العمل - الذي انخرطنا فيه منذ بداية الدورة لا يسعني إلا أن أعود بالذاكرة إلى نفس هذا الوقت من العام الماضي. وفي ذلك الوقت كنت أشرف بشغل المقعد الذي تشغله الآن يا سيدي الرئيس وأذكر تماماً السرور الذي شعرت به في الإشراف على إنشاء لجنة مخصصة بموجب البند 1 من جدول أعمالنا وذلك بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨.

ولا حاجة بي لأن أذكر المؤتمر أن اللجنة المخصصة أوصت فيما بعد بإعادة تشكيلها في بداية هذه الدورة - وهي توصيات أيتها تأييداً قوياً الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في قرارها ٧٧/٥٣ طاء الذي

صدر بتوافق الآراء والذي انعكس أيضاً في القرار ٧٩/٥٣ باء الذي صدر بتوافق الآراء والذي يخص تقرير مؤتمر نزع السلاح.

يؤسفني أن أعيد ذكر حقائق معروفة تماماً لجميع الوفود هنا ولكن يبدو أنه من السهل، حتى بعد تلك الفترة القصيرة، أن ننسى توافق الآراء الذي ظهر في هذا الجهاز على مفاوضات المواد الانشطارية حين وافقنا على آخر تقرير للمؤتمر، وننسى أن هذا التوافق ظل قائماً أثناء الفترة الفاصلة ما بين الدورات.

السيد الرئيس، في هذه الظروف، حين كانت هذه التطورات الإيجابية مائة الذهن كان وفد بلادي يتطلع إلى بداية دورة السنة الجارية. ولعلكم تفهمون خيبة أملنا العميق للمنحي المؤسف الذي سارت فيه الأحداث بعد ذلك. فقد بقينا حائرين نتساءل لماذا لم يستطع المؤتمر، ما دام توافق الآراء قائماً، أن يستأنف عمله ببساطة من النقطة التي تركها عنده قبل شهور قليلة فحسب.

فما الذي تغير بهذه الصورة المأساوية في الفترة الفاصلة؟ هل أصبحت مفاوضات المواد الانشطارية أقل أهمية؟ لا أظن ذلك. والذي أعتقد أنه كان هناك تفاهم ضمن المجتمع الدولي، في شهر كانون الثاني/يناير، كما كان الأمر في السنة السابقة وفي السنوات التي قبلها (وكما هو الأمر اليوم) على الخطوات العملية الواجب اتخاذها لضمان القضاء على الأسلحة النووية. وقد تفاوض المؤتمر بالفعل على إحدى التدابير التي دعت إليها "المبادئ والأهداف" التي جاءت في مؤتمر الاستعراض والتوضيح عام ١٩٩٥ - وأعني بذلك معايدة الحظر الشامل على التجارب. والخطوة المنطق عليها التالية هي التفاوض على معايدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من وسائل التفجير النووي.

ولن أعرض هنا المزايا الواضحة من اتفاقية حظر إنتاج المواد الانشطارية. فقد استفاضت المملكة المتحدة في عرض هذه المزايا بشيء من التفصيل في هذا المحفل وغيره. ولكنني أكرر حقيقة واضحة لا جدال فيها وهي أن هذه المعايدة ستساهم مساهمة كبيرة وحيوية وعملية في التقدم نحو هدف نزع السلاح النووي على المستوى العالمي. فبموجب البساطة لا يمكن أن يكون هناك نزع سلاح نووي دون ثقة في عدم إنتاج مواد انشطارية جديدة من أجل صنع أسلحة نووية أو غيرها من وسائل التفجير النووي. وعلى ذلك فإن المعايدة المذكورة لن تكون آخر خطوة بل هي الخطوة الضرورية التالية.

ولما كان التفاوض على معايدة حظر إنتاج المواد الانشطارية هو الخطوة التالية التي لا منازع فيها على طريق نزع السلاح النووي، ولما كان نزع السلاح النووي له أولوية عالية إلى أبعد حد وواضحة في مؤتمر نزع السلاح فإن عجز المؤتمر عنتناول العمل الموضوعي الخاص بالمواد الانشطارية يبدو صعب التفسير. وأي مراقب ولو بصورة عرضية سيكتشف على الفور السخرية في وضع نرى فيه أقوى المنادين بنزع السلاح النووي يرفضون السماح ببدء العمل فيما ينفق الجميع على أنه أهم خطوة عملية تالية إلى الأمام، ما لم تكن هناك محادثات موازية عن نزع السلاح النووي.

وقد كان وفد بلادي يتوقع في بداية هذه الدورة أن يرى، بعد سنتين من المناقشات، اعتماد برنامج عمل بسرعة على غرار البرنامج الذي وافق عليه بعد جهد في العام الماضي. وبعد الاتفاق على إعادة تشكيل لجان مخصصة للمواد الانشطارية

ولضمانته الأمان طبعاً، جئنا إلى المؤتمر ونحن على استعداد للنظر في أي اقتراح معقول يمكن أن يحقق توافق الرأي على تلك البنود الأخرى، وخصوصاً نزع السلاح النووي والألغام الأرضية المضادة للأفراد، والشفافية في التسلح، وهي البنود التي كان ما زال مطلوباً العمل بشأنها في نهاية دورة ١٩٩٨.

ولهذا الغرض قدمت المملكة المتحدة، بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ورقة عمل (CD/1586) بشأن برنامج المؤتمر. واعترفت هذه الورقة بالأولوية الفائقة لنزع السلاح النووي، واستخدمت الصيغة المفيدة التي جاءت في مقترن سابق قدمه كل من بلجيكا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج. وبينت الأحداث التالية أن الآلية الواردة في الاقتراح الأخير - أي تشكيل فريق عامل مخصص - هي آلية مقبولة للجميع. وإن وفد بلادي ليفيد هذه الولاية أيضاً.

وأنا أدرك، كممثل لدولة حائزة لأنسلاحة نووية، أنني سأكون موضع استئثار لما أقوله ولما لا أقوله. ولكن أرجو على الأقل أن أكون قد أوضحت رغبة المملكة المتحدة - إن كان هناك بقية من شك - في الدخول فوراً في مفاوضات معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية والاتفاق على برنامج عمل معقول لمؤتمر نزع السلاح. وقد أوضحت المملكة المتحدة استعدادها للمرؤنة في ترجمة تعهداتها من الأقوال إلى الأفعال لإحراز تقدم محسوس نحو نزع السلاح النووي، وتنطلع إلى الآخرين ليفعلوا نفس الشيء.

إن التقدم يعتمد على إرادة جميع الوفود. وقد تبين في آب/أغسطس ١٩٩٨ أن هناك توافقاً في الرأي على بدء المفاوضات على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، وقد ووفق على ولادة هذه المفاوضات واعترفت جميع الأطراف في مؤتمر نزع السلاح بأنها هي الخطوة المنطقية التالية في عملية مستمرة. ولكن لم يحدث ذلك لأننا لم نتفق على الأسس التي سنتناول بموجتها بقية القضايا.

فهل كان أسلافنا يظنون أن مؤتمر نزع السلاح سيتطور بهذا الشكل؟ وأن البلدان سوف ترفض حتى الشروع في مفاوضات لأن هناك مسائل أخرى يجب الحديث بشأنها في نفس الوقت؟ لكم تتعجبون مثلي ومثل كثرة أخرى، كم ستطول مدة الجمود في مؤتمر نزع السلاح. لقد سمعت كلمة الإصلاح تتردد كثيراً وكثيراً بمزيد من الانتظام في الأسابيع الأخيرة. ولعل المؤتمر بحاجة الآن إلى أن ينظر نظرة طويلة وفاحصة إلى طريقة عمله. ولكنني بصراحةأشك إذا كان أي قدر من تفاصص الذات سيأتي بنتيجة ما دامت الوفود غير مستعدة لاحترام التعهدات التي قطعتها في الماضي القريب.

ومن أجل التقدم فإني أتطلع الآن إلى المشاركة في المشاورات التي ستجرىونها خلال الفترة الفاصلة بين الدورات بهدف بدء العمل الموضوعي عند بداية العام المقبل. ولن يتذكر وفد بلادي لمسؤولياته، وأنا أحث الآخرين على أن ينهضوا إلى مستوى مسؤولياتهم. عندئذ فقط سيستطيع المؤتمر أن يحتل المكان اللائق به في مقدمة جهود تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح.

الرئيس: أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها إلى الرئاسة. أمامي الآن على قائمة المتحدثين مثل بلغاريا المؤقر السفير بتكو دراغانوف.

السيد دراغانوف (بلغاريا): السيد الرئيس، هذه أول مرة أتحدث فيها أمام اجتماع رسمي أثناء فترة رئاستكم ولذلك أرجو أن أهنئكم على طريقتكم البارعة في قيادة عمل هذا المؤتمر وإعداد تقريرنا السنوي. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديرنا لأسلافكم، وللأمين العام السيد بيتروفسكي ولنائب الأمين العام السيد بن إسماعيل، وإلى أعضاء الأمانة. وسيؤيد الوفد البلغاري جهودكم المقبلة في المشاورات ما بين الدورات التي نأمل أن تصل إلى تحقيق انطلاقة مبكرة للعمل الموضوعي في هذا المؤتمر العام المقبل.

كما أنه يسرني أن أرحب بممثل الأعضاء الخمسة الجدد في مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لهم استمرار التعاون من جانب وفد بلادي.

كما أرجو أن أضم صوتي للإشادة بالسفير ناري وتوجيه عبارات الأماني الطيبة الموجهة إليه. وأود أيضاً أن أعرب عن أمانينا الطيبة لممثل رومانيا المؤقر السيد بافيل غريكو الذي ترأس هذا المؤتمر أيضاً والذي فهمت أنه سيغادرنا في نهاية هذا الشهر.

السيد الرئيس، أود اليوم أن أبلغ المؤتمر أن الجمعية الوطنية في جمهورية بلغاريا صدقت يوم ٢ أيلول/سبتمبر هذا العام على معاهدة حظر التجارب الشامل. وبموجب المادة الرابعة عشرة من المعاهدة تصبح بلغاريا واحدة من ٤ دولة ينبغي أن توقع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وحتى الآن لم يصدق على المعاهدة إلا نصف تلك الدول. فهناك صعوبات معروفة جيداً، وهي من طبيعة سياسية أساساً، أدت إلى نشوء هذا الموقف. ومن المهم جداً للمجتمع الدولي أن يكشف جهوده من أجل الإسراع بعملية التصديق وتسهيل دخول المعاهدة حيز النفاذ. ونحن نهيب بجميع البلدان التي لم توقع بعد على المعاهدة أو لم تصدق عليها أن تفعل ذلك وأن تشارك بصورة فعالة في المؤتمر الخاص المسبق. وهناك عبارة شهيرة أطلقها أحد رؤساء الدول، وأرجو أن يسمح لي زميلي المؤقر من جنوب أفريقيا باقتباسها، حين قال "الوقت قد حان". فعملية نزع السلاح، وعملية نزع السلاح النووي على وجه خاص، تحتاج الآن أكثر مما احتاجت في أي وقت إلى استئناف هواء جديد. ويصدق نفس الأمر على هذا المؤتمر.

وأملنا أن تعمد البلدان التي تشعر بقلق حقيقي من هذا التوقف في ميدان نزع السلاح وفي شؤون الأمن العالمي إلى القيام بالعمل المسؤول المتصل بهذه الموضوعات.

الرئيس: أشكر ممثل بلغاريا المؤقر على تعليقاته وكلماته المشجعة. وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان المؤقر، السفير أكرم الذي طلب الكلمة.

السيد أكرم (باكستان): السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة ليهنئكم على الطريقة الرائعة التي أدرتم بها أعمال المؤتمر صوب انتهاء أعماله. لقد أدرتم أعمال هذا المؤتمر في الأسابيع القليلة الماضية بطريقة تميزت بالصبر والتفاني وأعتقد أن إصراركم سيؤدي بالمؤتمراً، رغم صعوباته، إلى اختتام دورته لعام ١٩٩٩ بروح بناءة متصلة إلى

المستقبل. وقد قال زميلي الموقر من المملكة المتحدة منذ فترة قليلة إنه يدرك، كممثل لدولة حائزة لأنواع الأسلحة النووية، أنه سيكون موضع استكثار لما سيقوله ولما لا يقوله. وأعترف بأنني أقل خبرة منه ولهذا أود أن أضيف بعض ملاحظات جديدة أمام اجتماعنا اليوم.

إن باكستان ستؤيد الجهود الرامية إلى الوصول إلى برنامج عمل متوازن لمؤتمر نزع السلاح في السنة المقبلة. ولكننا نعتقد أن البيانات التي سمعناها حتى الآن في المؤتمر لم تكن تعكس تماماً وبطريقة موضوعية الحقائق التي واجهت المؤتمر وأعضائه في السنة الجارية. فقد كانت هناك عناصر مشتركة كان يمكن أن يستفيد منها للتوصيل إلى اتفاق على برنامج عمل. وكان من المطلوب إجراء مزيد من المشاورات للوصول إلى الاتفاق على مسألتين - نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي - ويرجع فشل المؤتمر في التوصل إلى اتفاق إلى أن تلك الوفود التي كانت أقلية ضئيلة جداً في هذه المسائل لم تستطع أن تقدم التنازلات الضرورية التي تعكس الرغبة العامة وتوافق الرأي في المؤتمر. وكانت هناك عقبات لا مبرر لها في عمل المؤتمر في القضية ذات الأولوية وهي قضية نزع السلاح النووي وأيضاً في قضية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وسيكون من الضروري على المؤتمر أن يعالج هذه القضايا بطريقة ودية موضوعية. فنزع السلاح النووي هو أعلى أولوية في مفاوضات نزع السلاح. وعلى الدول الحائزة لأنواع الأسلحة النووية أن تمارس ما تعطيه. ولا أحد يشك في أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو الآن قضية تحتاج اهتماماً عاجلاً. ونحن لا نستطيع ان نقبل إلا يكون لمؤتمر نزع السلاح دور يؤديه في هذه القضايا الحيوية وأن يكون قصارى ما نفعله هو التفاوض على تدابير عدم الانتشار التي أصبحت من نافلة القول.

لقد كانت تحليلات الأوضاع التي يعاني منها المؤتمر التي سمعناها اليوم تحليلات جزئية. وحقيقة الأمر أن جدول أعمال نزع السلاح بأكمله قد عانى من انتكاسة في الشهور الأخيرة وأنه عانى من انتكاسة لأسباب واقعية وملموسة جداً: احتمال إعادة النظر في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسارية، احتمال نشر منظومات قذائف مضادة للقذائف التسارية ومنظومات دفاع ضد القذائف في مسرح الحرب، واحتمال تأثير هذه التطورات - أو تأثيرها السلبي - في مفاوضات الأسلحة الاستراتيجية والاتفاques الخاصة بها، واحتمال ظهور سباق تسلح نووي على المستويين العالمي والإقليمي في أماكن مختلفة من العالم بما في ذلك الإقليم الذي أنتهي إليه في جنوب آسيا، ثم إعلان المذهب النووي من جانب الهند.

وقد أوضحت في بياني يوم ١٩ آب/أغسطس فلق باكستان من المذهب النووي الذي أعلنته الهند يوم ١٩ آب/أغسطس من هذا العام. وقد ألقى وزير خارجية باكستان صباح اليوم أمام معهد الدراسات الاستراتيجية في إسلام أباد بشأن الانعكاسات الإقليمية والعالمية للمذهب النووي الهندي. وقد طلبت من الأمانة توزيع نص بيان وزير الخارجية وطلبت توزيعه أيضاً كوثيقة رسمية من وثائق هذا المؤتمر.

وي Finch the البيان التطورات التي حدثت منذ التجارب النووية في جنوب آسيا في السنة الأخيرة. وهو يبين الرد الإيجابي من جانب باكستان على دعوة إلى ضبط النفس في استخدام ونشر الأسلحة النووية والقذائف التسارية. كما أنه يفسر مبررات الاقتراح الباقستاني بوضع نظام للضبط الاستراتيجي في جنوب آسيا. وقد نبه وزير خارجية باكستان إلى أن المذهب النووي الذي أعلنته الهند هو وصفة لبرنامج عسكري ضخم سواء في المجال النووي أم في المجال التقليدي. ومن شأنه أن

يفتح جولة جديدة وأخطر بكثير مما سبق من جولات عدم الاستقرار في الإقليم مع وجود أسلحة نووية منتشرة للعمليات وجاهرة للاستعمال. كما أنه رفض واضح لجميع مبادرات الحد من سباق التسلح في جنوب آسيا وسيكون أكبر عقبة أمام أي احتمالات ضبط الأسلحة النووية والقذائف في جنوب آسيا.

لقد قيل الكثير هنا عما يسمى معاهدة "حظر" إنتاج المواد الانشطارية، وسمعنا بالطبع أكبر دفاع عنها من اعتقوها هذه القضية في وقت قريب. وأما عن باكستان فنحن على استعداد للمشاركة في المفاوضات عندما يبدأ مؤتمر نزع السلاح في السنة المقبلة ولكن وزير خارجيتنا لاحظ في بيانه "نية الهند لصناعة ٤٠٠ رأس حربى نووية أو أكثر من ذلك وهو ما يبعث فلاقاً خاصاً في باكستان. وستحتاج الهند إلى كميات ضخمة من المواد الانشطارية لمثل هذه القوة النووية الضخمة. وفي هذه الظروف لا تستطيع الهند ولا باكستان أن تقبل بإبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، ولا أن تقبل فرض حالة توقف على إنتاج المواد الانشطارية". وطالب وزير خارجية باكستان في بيانه أن يبحث المجتمع الدولي الهند على أن تخطو خطوات من أجل قلب الاتجاه الخطير الذي يسير فيه مذهبها النووي. وسأقرأ هذه الـ ١٠ خطوات التي اقترحها. فعلى العالم أن يطلب من الهند طمانة حبرانها والعالم بأكمله إلى:

- ١- أنها لن تجري تجارب نووية أخرى. وريثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تستطيع باكستان والهند أن تحولا وقف الإنتاج الفردي لديهما إلى ترتيب ثانوي ملزم؛
- ٢- أنها لن تنشر أسلحتها النووية للعمليات وستبقيها في شكل غير منتشر؛
- ٣- أنها لن تبني مئات الرؤوس الحربية النووية المتواخة في مذهبها النووي؛
- ٤- أنها لن تنتج أو تحوز المخزونات الضخمة من المواد الانشطارية التيتمكنها من بناء ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية في المستقبل. وفي هذا السياق يجب اتخاذ خطوات لتحقيق توازن بين المخزونات غير المتساوية لدى كل من الهند وباكستان؛
- ٥- أنها لن تسعى إلى إنشاء قوة نووية في قواطع بحرية أو في غواصات؛
- ٦- أنها لن تسعى إلى امتلاك أو استحداث أو نشر منظومات ضد القذائف التسليارية مما قد يؤدي إلى تصعيد استحداث ونشر الأسلحة النووية في الإقليم؛
- ٧- أنها ستستمتع عن أي أعمال متصلة بالأغراض العسكرية في الفضاء؛
- ٨- أنها ستستعرض وتكتح خططها لامتلاك واستحداث طائرات متقدمة، وغواصات نووية وغيرها من منظومات الأسلحة المتقدمة تقنياً مما قد يشحد سباق التسلح النووي والتقليدي ويعجل به في الإقليم؛

-٩- أنها ستتناول بطريقة جدية القضايا المعلقة مع باكستان وتحل هذه القضايا وخصوصاً نزاع جامو وكشمير، وذلك بدعم واشتراك نشطين من المجتمع الدولي؛

-١٠- أنها ستدخل في مفاوضات مع باكستان لوضع نظام ضبط استراتيجي في جنوب آسيا.

فإذا فشل المجتمع الدولي مرة أخرى في التهديد بالتصعيد العسكري النووي من جانب الهند فإن باكستان، التي ضبطت نفسها حتى الآن، تكون مرغمة بوضوح على اتخاذ العمل اللازم لضمان مصداقية موقفها الردعي. وللأسف، قد يعني ذلك انتهاء أي آفاق واقعية لمنع سباق التسلح المفتوح في جنوب آسيا. ومن السخرية أن يكون فشل المجتمع الدولي راجعاً في جزء منه إلى تصرفات أولئك الذين ينعون على مؤتمر نزع السلاح عدم فاعليته. وبوجه خاص ينبغي للبلدان التي تخطط لبيع أسلحة تقليدية متقدمة إلى الهند أن تتظر بعناية في نتائج هذه الإضافة النوعية والكمية إلى القوى التقليدية الضخمة لدى الهند. فمن شأن ذلك زيادة فداحة التوازن التقليدي في جنوب آسيا وربما يرغم باكستان على مزيد من الاعتماد على طاقاتها النووية وطاقات القذائف لردع الهند. وعلى ذلك فإن بيع أسلحة تقليدية ومنظومات مضادة للقذائف التسارية للهند سيخلق وضعياً يزيد فيه عدم استقرار الأمن في جنوب آسيا.

السيد الرئيس، إن باكستان ملتزمة، حتى في هذه المرحلة المتاخرة، بمتابعة الاتصالات والمشاورات مع جميع أعضاء المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى أسلوب متفق عليه اتفاقاً واسعاً لمعالجة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الإقليميان والعالميان والناشرة عن أطماع الهند السياسية والعسكرية كما ظهرت في مذهبها النووي. وأملنا أن نتلقى في هذه المرحلة المتاخرة ذلك الرد الإيجابي الذي كنا نأمل فيه منذ أكثر من ٣٥ سنة.

الرئيس: أشكر ممثل باكستان الموقر على تعليقاته وأعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا الموقر السفير كلايف بيرسون.

السيد بيرسون (نيوزيلندا) أود أن أتحدث هنا للتعليق على ما يبدو أنه زعم، جاء من سفير فرنسا الموقر في بيانه هذا الصباح، يقول إن أعضاء تحالف جدول الأعمال الجديد ربما ينافقون أنفسهم عندما يؤيدون مفاوضات معاهدة المواد الانشطارية.

وأي زعم من هذا النوع هو غير صحيح على الإطلاق ونحن نرفضه تماماً. فقد أيدت نيوزيلندا بصفة مستمرة بدء المفاوضات المبكرة بشأن معاهدة المواد الانشطارية وسنظل نفعل ذلك بنشاط بقدر ما نستطيع - على المستوى الوطني، ومع شركائنا في جدول الأعمال الجديد ومع سائر البلدان التي تؤيد هذه المفاوضات.

ونحن على كل حال نستطيع، شأننا شأن أغلبية أعضاء هذا المؤتمر، أن نميز تميزاً واضحاً بين استخدام عملية إعداد التقرير السنوي للمؤتمر من أجل تسجيل بعض نقاط ، وبين ضرورة وضع تقرير سنوي يكون متوازناً وصحيحاً من الناحية الواقعية.

الرئيس: أشكر ممثل نيوزيلندا الموقر على هذه التعليقات. وأعطي الكلمة الآن لممثلاً الهند الموقرة السفيرة سافيتري كونادي.

السيدة كونادي (الهند) السيد الرئيس، شكرأً على إعطائي الكلمة واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي لرؤيتكم تدironon أعمال هذا المؤتمر في مرحلة مهمة من أعماله.

لم يكن في عزمي أن آخذ الكلمة هذا الصباح ولكنني اضطررت إلى ذلك بسبب بعض الملاحظات التي أبدتها سفير باكستان بخصوص سياسة الهند في مجال الأسلحة النووية. وكما قلت في مداخلتي في الجلسة العامة يوم ١٩ آب/أغسطس فإن هذه التعليقات تستند إلى معلومات غير سلية وتأتي كنتيجة لتصور خاطئ. يضاف إلى ذلك أننا كنا دائماً نقول إن مؤتمر نزع السلاح ليس هو المحفل لمناقشة مثل هذه القضايا. ولكن لما كانت باكستان قد سعت إلى الحديث عن هذا مرة أخرى اليوم فنحن نشعر بضرورة وضع الحقائق بشكل واضح مرة أخرى.

إن الوثيقة المعروفة "المذهب النووي الهندي" التي أعدها المجلس الاستشاري للأمن القومي الذي يتكون من خبراء بارزين ومحللين استراتيجيين هي واحدة من مدخلات معروضة على الحكومة للنظر فيها. وهي مشروع، وقد نشرت على الجمهور لتشجيع المناقشة والحوار على المستويات السياسية والجماهيرية الأوسع. وهي ستكون من المدخلات المهمة للانتهاء من وضع هذا المذهب بعد الانتخابات العامة.

وتعتقد الهند بوصفها دولة حائزة لأسلحة نووية ومسئولة أنه يجب أن يكون لديها مذهب نووي معنون بوضوح ويعكس الانفتاح والشفافية مما يمكن بقية البلدان من تقدير سياسات العند وفهمها على نحو أفضل. كما أن القرارات بشأن قضايا تتصل بالأمن القومي يجب أن يكون لها دائماً تأييد من توافق الرأي القومي في أي ديمقراطية. وسياسة الهند النووية هي نتاج توافق الرأي القومي وليس خاضعة لقوى أو أوصاف خارجية.

وأود أن أكرر أن الهند تعتقد أن استخدام الأسلحة النووية هو تهديد خطير للبشرية وللسلم والاستقرار في النظام الدولي. ولهذا فإننا إذ نسعى إلى إقامة توافق دولي على نزع السلاح النووي العالمي فمن المهم أن تقبل الدول الحائزة لأسلحة نووية مسؤوليتها وأن تعرف الهدف من الأسلحة النووية على أنه مقصور على ردع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من جانب الخصم. والهند، بوصفها دولة نووية مسؤولة، رسمت هذا الدور لترسانتها النووية. وعلى ذلك أعلنت الهند أنها لن تكون الأولى في توجيه ضربة نووية ولكنها سترد برد عقابي إذا هوجمت بأسلحة نووية. كما أن الهند لن تتجأ إلى استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة لها. ونحن لن ندخل في سباق التسلح أو غيره من المفاهيم العقيمية التي تنتهي إلى زمن الحرب الباردة. وضبط النفس هي كلمة السر فيما يتعلق بسياسة الهند النووية. ولهذا فإننا

نرفض رفضاً قاطعاً الغمز الذي أراد البيان الباكستاني أن يصوره هنا اليوم. ومذهبنا النووي ينص على ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. ومذهب الهند يبرز الطبيعة الدفاعية للبعثة في ترسانتنا النووية.

إن ردة فعل باكستان على مشروع الوثيقة غير مفهومة لأن البلدين اتفقا، في مذكرة التفاهم الموقعة من وزيري خارجية الهند وباكستان يوم ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٩ في لاهور، على الدخول في مشاورات ثنائية بشأن مفاهيم الأمن والمذاهب النووية بهدف وضع تدابير لبناء الثقة في المجالين النووي والتقليدي. ومن دواعي الأسف العميق أنه بدلاً من البناء على عملية لاهور حدث تآكل في الثقة وتدهور في البيئة الثنائية بسبب اعتداء باكستان في منطقة كارجيل. ونحن كدولة ديمقراطية نعتقد بكل تأكيد أن الحديث بصفة علنية عن هذا المذهب يجب أن يكون عالمة مطمئنة. الواقع أن صياغة "سياسة أول استعمال" عند باكستان تعني ارتفاع مستوى الإنذار في العمليات وهو ما يتناقض مع مفهوم ضبط النفس الموجود في الوثيقة الهندية. ولا مفر لنا من الاستنتاج بأن بيان وفد باكستان هو بيان أجوف.

الرئيس: أشكر ممثلة الهند الموقرة على بيانها وعلى كلمات الدعم الموجهة إلى الرئاسة. لقد طلب سفير باكستان الكلمة.

السيد أكرم (باكستان) استمعت باهتمام كبير إلى بيان زميلتي الموقرة من الهند وكان اهتمامي راجعاً إلى أنني كنت أريد أن أسمع منها إمكان وجود رد إيجابي على الاقتراحات التي قدمها وزير خارجية باكستان إلى الهند بوقف أخطار سباق التسلح النووي والتقليدي في جنوب آسيا. وإذا كانت الهند تقول إن مذهبها النووي مطروح للمناقشة فالواقع أن هذا المذهب هو نتاج توافق الرأي والتقرير النهائي لمجلس أمن أشأه رئيس وزراء الهند وأن هذا التقرير نشر رسمياً من جانب مستشار رئيس وزراء الهند لشؤون الأمن القومي. ولهذا فلا يسعنا إلا أن نستنتج أن التقرير له وزن رسمي ويحظى بدعم حكومة الهند. وإذا لم يكن الأمر كذلك فإننا نتوقع من حكومة الهند - ومن ممثلة الهند الموقرة - أن تقول بوضوح في هذا المؤتمر - أو في أي محفل عام آخر - إن حكومة الهند تتصل من توصيات هذا التقرير. فمن شأن ذلك بكل تأكيد أن يكون تدابيرًا من تدابير بناء الثقة لا مع باكستان وحدها بل مع المجتمع الدولي بأكمله.

صحيح أننا في لاهور أجزينا مذكرة تفاهم لبناء الثقة، وللمناقشة في المذهب النووي والوضع النووي لدى كل منا. ولكن زميلتي من الهند لم تذكر أن باكستان قدمت للجانب الهندي أي لرئيس الوزراء الهندي في لاهور وثيقة مركبة ترسم نظاماً استراتيجياً لضبط النفس في جنوب آسيا وهو نظام ينطوي على ضبط النفس النووي وضبط النفس بالنسبة لأسلحة التقليدية وعلى تدابير لبناء الثقة وتدابير لحل المنازعات القائمة بين الهند وباكستان. ولم نحصل على رد إيجابي للمناقشة في هذا الاقتراح. والذي تم الاتفاق عليه هو المناقشة في المذهب النووي لكل منا ولكن من الغريب أننا بعد أن اتفقنا على مناقشة المذهب النووي كانت الخطوة التالية من جانب الهند هي أن تعلن رسمياً مذهبهاً يعتبر واحداً من أهم خطوات التصعيد في أي مكان في العالم - ٤٠٠ رأس حربي نووي تنشر للعمليات في ثلاثة من منظومات الإيصال في الجو والبر والبحر.

فهل هذا من تدابير بناء الثقة أم أنه من تدابير تآكل الثقة؟ هل كان من المفروض أن تسعد باكستان بإعلان هذا المذهب؟ هل من المفروض أن يشعر المجتمع الدولي باطمئنان من إعلان مثل هذا المبدأ خصوصاً عندما ينص على أنه

سيكون مصحوباً بمزيد من الأسلحة التقليدية؟ لهذا فإننا نطالب المجتمع الدولي أن يأخذ علمًا بهذا المذهب وأن يعلن عن فلقه منه وأن يدعو الهند إلى عدم تطبيق هذا المذهب، ونحن في الوقت نفسه ندعوا تلك الدول التي تعمل في بيع أسلحة تقليدية كبيرة إلى الهند، مما قد يساهم في مزيد من اختلال التوازن في بيئه الأمن في جنوب آسيا ويزيد التهديد النووي في إقليمنا - ندعوها إلى وقف هذه المبيعات وإلى عدم الحضور إلى هذا المؤتمر للحديث عن الفضائل في حين أنها تمارس الشرور على نطاق واسع في شبه القارة التي ننتهي إليها.

الرئيس: أشكر مثل باكستان الموقر على بيانه الآخر هذا الصباح. بهذا تنتهي قائمة المتحدثين لليوم. هل هناك أي وفد آخر يطلب الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى ذلك. سأعلن الآن، كما قلت من قبل، وقف الجلسة العامة على أن نجتمع بعد خمس دقائق في جلسة عامة غير رسمية للنظر في مشروع التقرير السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٢/١٠

الرئيس: أعلن الآن استئناف الجلسة العامة السادسة والثلاثين بعد الثمانمائة للمؤتمر.

أدعو الآن إلى وضع صيغة رسمية للاتفاقات المؤقتة التي توصلنا إليها في الجلسة العامة غير الرسمية بشأن التقرير السنوي كما جاء في الوثيقة CD/WP.503/Rev.1. ولما كانا قد استطعنا أن نمر على مشروع التقرير السنوي فقرة بفقرة في جلسة عامة غير رسمية، ووفقاً للممارسة السابقة، سأبدأ في اعتماد تقريرنا السنوي فرعاً بفرع.

هل أفهم أن الفرع أولاً المعنون "مقدمة" اعتمد؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: هل أفهم أن الفرع ثانياً المعنون "تنظيم أعمال المؤتمر" اعتمد؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: هل أفهم أن الفرع ثالثاً المعنون "الأعمال الموضوعية للمؤتمر خلال دورته لعام ١٩٩٩" اعتمد؟ من المفهوم أن هناك وثيقة جديدة مقدمة من باكستان اليوم ستوضع في الفقرة ٣٧ بوصفها الوثيقة CD/1594 تحت رقم (١).

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: هل أفهم من ذلك أن التقرير السنوي بأكمله قد اعتمد كما جاء في الوثيقة CD/WP.503/Rev.1 وكما عدل شفهياً الآن؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: أشكركم على الدعم الذي قدمتموه في هذه العملية. وستصدر الأمانة التقرير كوثيقة رسمية بجميع اللغات الرسمية للمؤتمر بأسرع ما يمكن.

هل هناك وفود ترغب في الحديث في هذه المرحلة؟ لا أرى ذلك. وفي هذه الحالة سأبدي بعض ملاحظات ختامية من جانبى.

لقد شعرنا جميعاً بخيبة أمل لأن مؤتمر نزع السلاح لم يقدم مساهمة أكبر نحو زيادة تطوير نظام الأمن العالمي في هذه السنة. ونحن نتعزى كثيراً قائلين بأن المؤتمر ليس إلا صورة مصغرة للمناخ الدولي الأوسع الذي مر بتحديات صعبة، من كثير من المنظورات، في السنتين الأخيرتين.

والمؤتمر على كل حال هو حاصل جمع أجزائه - أي سياسات الدول المكونة له وتصوراتها وإراداتها السياسية. وعند النظر إلى سنة ماضية أو نحو ذلك نرى أنها كانت إعادة ترتيب تلك الأجزاء مع التحديات الباقيه "أو البازغة" في مجال الأمن الدولي. وربما كانت سنة ١٩٩٩ هي فترة إعداد مفيد للمفاوضات المقبلة رغم وجود شعور جماعي قوي جداً بأن الفرصة ضاعت.

ومن هذا المنظور أعتقد أنني يمكن أن أقول أننا خطونا خطوة إيجابية مع اقتراب نهاية دورة هذا العام. وأكتفي بالقول بأننا خطونا خطوة عندما قررنا أن نحاول أن ننهي العمل بشأن برنامج العمل الذي كان قد وضع جزئياً وذلك من خلال مشاورات الرئيس حتى بعد انتهاء الجلسات الرسمية. وأملي أن تنجح هذه العملية في تقريرنا من بداية العمل الموضوعي. وأملي أن تقربنا من بدء مفاوضات المواد الانشطارية التي يوجد بشأنها بالفعل أولوية دولية ودفعة لا مفر منها. وأملي أن تقربنا إلى الاهتمام الحقيقي بتبادل المعلومات والأفكار مما يساهم فيزيد من نزع السلاح النووي. وأملي أن تقربنا من معالجة دواعي الفرق الجديدة من منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وأن تقربنا من العمل الموضوعي بشأن أولويات برنامج العمل المتطرق إليها اتفاقاً واسعاً. واستناداً إلى مناقشات هذا الصباح يتبين أن إلحاح البدء في العمل والشعور بخطورة هذا المطلب كانا ظاهرين ظهوراً كبيراً في بيانات كثيرة أثناء المناقشة.

وأنا أشعر، كما قلت، أننا وصلنا إلى نهاية السنة بتفكير إيجابي. ففي الأساليب القليلة الماضية نقلت الوفد إلى رغبة قوية في إعادة المؤتمر إلى مجال العمل. وبعد أن انقضت سنة ١٩٩٩ في "تضييق الفجوات" بشأن بعض المسائل الأساسية ينبغي ألا نضيع مزيداً من الوقت مع بداية عام ٢٠٠٠.

وأعتقد أن بيان الرئيس الذي اتفقنا عليه (الفقرة ٣٨ من التقرير) يبرز بوضوح الروح الجماعية السائدة لدينا. ولقد كان التعاون القيم الذي أبديتناه في إنجاز هذا البيان موضع تقدير كبير مني وأنا أطلع إلى استمرار دعمكم للعمل في الفترة الفاصلة بين الدورات من أجل حل خلافاتنا بشأن القضايا المتعلقة في برنامج العمل.

وأود الآن أن أبدي بعض التعليقات العملية على برنامج العمل. وقد استطاع أسلافي بفضل مشاوراتهم التي أجروها بأنفسهم تضييق مجال العمل الماثل أمامي. وهنا أود أن أشيد بوجه خاص بجهود سفير الجزائر السيد السفير دمברי.

لقد تعرف السفير دمברי على القضيتين المعلقتين في برنامج العمل: نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. كما أن سلفي المباشر السفير غونثالث من الأرجنتين كان يرى أن مقتراحات السفير دمברי هي أفضل طريق قدماً نحو الانفاق على هاتين القضيتين. وأنا أشاطره هذا التقييم وأنوي أن أستفيد من مقتراحات السفير دمברי في مشاوراتي.

إذا كان لي أن أشير مرة أخرى إلى جهود سلفي السفير غونثالث فإني أود أيضاً أن أشاطره تقييمه لبرنامج عمل المؤتمر في المستقبل الذي يمكن أن يتضمن الآليات المناسبة بشأن نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تشمل أيضاً ما يلي:

أولاً، إعادة إنشاء لجنة مخصصة بموجب البند ١ للتفاوض، على أساس تقرير المقرر الخاص (CD/1299) وعلى أساس الولاية الواردة فيه، على معايدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى؛

ثانياً، إعادة تشكيل اللجنة المخصصة بموجب البند ٤ للتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق على ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

ثالثاً، إعادة تعيين منسق خاص بموجب البند ٦ لاستطلاع آراء أعضاء المؤتمر بشأن أنساب وسيلة لمعالجة المسائل المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد على أن تؤخذ في الاعتبار، من بين جملة أمور، التطورات التي تحدث خارج المؤتمر؛

رابعاً، إعادة تعيين منسق خاص بموجب البند ٧ المعنون "الشفافية في التسلح" لاستطلاع آراء أعضاء المؤتمر عن أنساب وسيلة لمعالجة المسائل المتعلقة بهذا البند؛

خامساً، إعادة تعيين منسق خاص للنظر في استعراض جدول أعمال المؤتمر وتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته.

إن اقتراح إعادة إنشاء هاتين اللجنتين والمخصصتين وإعادة تعيين هؤلاء المنسيين الخاصين هي عناصر مشتركة في جميع المقترفات التي طرحت هذا العام بشأن وضع برنامج عمل شامل. وهذه تشمل مشروع قرارات مقدمة من السفير غراري من الولايات المتحدة (CD/1566) ومن السفير ثيدينيو من فنزويلا (CD/1575)، واقتراح برنامج عمل المقدم من مجموعة الـ ٢١ (cd/1570) والاقتراح المقدم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا (CD/1586).

إن وجود هذه العناصر من برنامج العمل في كل واحدة من تلك الوثائق يعكس النظرة العامة التي ترى أن هذه كلها قضايا يجب أن تكون جزءاً من برنامج عملنا. ولا شك ان كل وفد يركز تركيزاً مختلفاً على هذه البنود عندما يضع كل وفد

برنامج العمل الذي يراه. ولكن المعترف به أن جميع هذه النقاط تعتبر عناصر أساسية في برنامج عمل متوازن وشامل، وقد تحقق ذلك نتيجة لطبيعة عملنا القائم على توافق الرأي.

وستظل مهمتي، ومهمة الرئيس المقرب، هي المهمة التي سبق أن أبرزها السفير دميري – أي الوصول بالمؤتمر إلى مرحلة يستطيع فيها أن يبدأ العمل في البنود التي يوجد بشأنها قدر واسع من الاتفاق، وضمان الوصول إلى حلول وسط بشأن البنود التي لم يتتفق عليها بعد. وأنا أعتقد أننا لسنا بعيدين من هذا الاتفاق. ولكن كثيراً ما تكون الخطوات الأخيرة نحو الاتفاق هي أصعب الخطوات وأنا لا أخدع نفسي وأظن أن الاتفاق على القضيتين المعلقتين سيكون أمراً سهلاً. فهو عمل لا أستطيع أن أؤديه إلا إذا توافرت الإرادة السياسية التي تسمح لي بأن أفعل ذلك.

وفي نياتي أن أسير بهمة في العمل المعهود إلى والذي كان معهوداً إلى سلفي ثم إلى خلفي في فترة ما بين الدورات وأن أعمل بضمير حتى تكون المشاورات مفتوحة وأن تجري بعقل مفتوح، وأن أستشير على نطاق واسع ومفتوح على أن تكون المناقشات قبل كل شيء شفافة لجميع المشاركين في هذا المؤتمr. وسأبذل جهوداً خاصة للتأكد من عدم الإجحاف بأي وفد لا بسبب الموقع ولا بسبب كثافة العمل الذي قد نؤديه في تلك الفترة.

وأخيراً بالأصلـة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء المؤتمـر أود أنأشكر خالص الشكر كـلاً من الأمين العام للمؤتمـر السيد فلاديمير بيتروفسكي ونائب الأمين العام السيد عبد القادر بن إسماعيل وجميع أعضاء الأمانة على مساعداتهم القيمة ومشورتهم. وأود أيضاً أنأشكر المترجمين الشفويـن على مهارتهم وصبرـهم خصوصـاً في الأيام القليلـة الماضـية حين كانت المناقشـات تتدفق كالـسيل وكـنا جميعـاً حـائـرين بين مختـلـف الوـثـائقـ.

وأود باسمـي أنأشكر أيضاً منـسـقـي المـجمـوعـاتـ، السـفـراءـ منـ بلـغـارـياـ وـإـنـدـونـيسـياـ وـإـيطـالـياـ، وكـذـلـكـ سـفـيرـ الصـينـ، عـلـى مـسـاعـدـتـهـمـ وـمشـورـتـهـمـ الـحـكـيـمـةـ فـيـ الأـسـابـيعـ الـقـلـيلـةـ الـماـضـيـةـ، وـأـحـذـرـهـمـ مـنـ أـنـنـيـ سـاحـتـاجـ إـلـىـ طـرـقـ بـاـبـهـمـ مـرـةـ أـخـرـىـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ مـسـاعـدـةـ فـيـ الشـهـورـ الـمـقـبـلـةـ. وـقـدـ شـعـرـتـ بـتـقـدـيرـ كـبـيرـ لـتـلـكـ الفـرـصـةـ التـيـ أـتـيـحـتـ لـيـ لـلـعـلـمـ عـنـ كـثـبـ مـعـ جـمـيـعـ أـعـضـاءـ الـمـؤـتمـرـ وـالـتـعـرـفـ عـلـىـ نـحـوـ أـفـضـلـ عـلـىـ الزـمـلـاءـ، وـأـنـطـلـعـ إـلـىـ اـسـتـمـرـارـ التـعـامـلـ فـيـ الـفـرـتـةـ مـاـ بـيـنـ الدـوـرـاتـ، بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ بـالـطـبـعـ مـعـ السـفـيرـ كـرـايـدـ مـنـ النـمـساـ الـذـيـ أـعـرـبـ لـهـ عـنـ تـمـنـيـاتـيـ بـيـدـايـةـ سـرـيـعـةـ، وـرـبـماـ أـقـولـ مـتـسـرـعـةـ، لـأـعـمـالـنـاـ فـيـ عـامـ ٢٠٠٠ـ.

بهـذاـ تـنـتـهـيـ أـعـمـالـنـاـ الـيـوـمـ وـتـنـتـهـيـ دـوـرـةـ الـمـؤـتمـرـ لـعـامـ ١٩٩٩ـ.

وـسـتـعـقـدـ الجـلـسـةـ الـعـامـةـ التـالـيـةـ لـلـمـؤـتمـرـ يـوـمـ الثـلـاثـاءـ ١٨ـ كانـونـ الثـانـيـ/ـبـنـاـيـرـ ٢٠٠٠ـ السـاعـةـ ١٠/٠٠ـ.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥